جسر

الثلاثاء ٢٣ نيسان ٢٠١٣ / العدد السابع عشر/ السنة الأولى

سورية أسبوعية مستقلة

خارطة موقف ٣

دعم عسكري لإرغام النظام على التفاوض فقط

أخبار ٢

تكليف جورج صبرا برئاسة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة

تسعة أشهر من القتال في حلب
حسم «معركة الفرقان» ومعاناة الاهالي ينتظر تذليل المعوقات

أحمد وخالد يبيعان الملابس في دير الزور ويفضلان التجارة على المدرسة ٤

جدران الرقة تخلع عن نفسها «شعارات تمجيد الأسد» لـ «تتنفس حرية» ٧

تعهدات بمتابعة القنوات الرسمية واتهامات بالعمل المسلح يقابلها نشطاء بعمل إغاثي-إعلامي ٨

نفشل لأننا نكره بعضنا

عبد الناصر العايد

حين قالت «أنتم لا تحبون بعضكم» لم تقصد أن تتكلم بصيغة عاطفية، فهي باحثة رصينة وتحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، ومن أكثر داعمي ومؤيدي الثورة السورية، رغم أنها ليست عربية، لكنها أرادت أن تتجنب بهذه العبارة الكثيفة، الكثير من الشرح والتحليلات المعقدة، التي قد تأخذ حديثها بعيداً عن مقصده المباشر والملح. لم تفلح تبريراتي في كوننا حديثي تجربة بالعمل السياسي، قالت «أنتم لا عمل لكم سوى هذا منذ سنتين، ألم تتعلموا بعد؟»، ولم تفلح حجتي في كون المعارضة من منابت شتى ومن الطبيعي أن تختلف، فقد ردت بحزم «أنتم أمام قضية مصيرية ولحظات تاريخية، لا مكان فيها لهذا الهراء"، عندما عجزت عن التبرير لجأت إلى إنكار وجهة نظرها كاملة، ذكرتني عند إذن بأحاديث ووقائع كثيرة جداً شملت معظم أصدقائها السوريين، وأثبتت لي كيف أنهم رجال ونساء لا يتحدثون عن بعضهم إلا سلباً، وكنت أنا نفسي شاهداً على بعضها، وكنت صاحب بعضها الآخر، «منذ متى لم تلتقوا بودٍّ أنتم المتواجدون هنا في استنبول مثلاً ؟» لم أجد إجابة نصف مقنعة، فحين نبحث أنا وأي سوري معارض عن مكان نلتقي فيه، ننطق كلانا بعبارة "بدنا مكان ما فيه سوريين"، "كيف ستنتصرون وأنتم لا تحبون بعضكم البعض؟" قالتها بلوم وحزن يختصر خيبتها فينا، نحن الذين راهنت وتراهن علينا بأننا سنصنع وطناً آخر، وبحزن راحت تستذكر كم «يحبون» بعضهم من دمشق إلى طهران إلى موسكو نعم.. يجب أن نعترف بخجل، نحن نكره بعضنا، ونعمل ضد بعضنا، ونحط من شأن بعضنا، ونحبط مساعي بعضنا، ومادمنا على هذا النهج فلن ننتصر أبداً، حتى لو سقط النظام

اجتماع شبه مغلق لمجموعة أصدقاء سورية يركز على الشؤون العسكرية

عقدت مجموعة أصدقاء سورية مؤتمراً وصف بـ «المفاجئ» في استنبول يوم السبت الفائت، ضم إحدى عشرة دولة، وكان على رأس الحضور، جون كيري، وزير الخارجية الاميركية.

كان المؤتمر شبه مغلق، ولم يحضره من جانب المعارضة سوى رئيس الائتلاف أحمد معاذ الخطيب، ورئيس الحكومة السورية المؤقتة المكلف غسان هيتو ونواب رئيس الائتلاف جورج صبرا ورياض سيف وسهير الأتاسي والأمين العام للائتلاف مصطفى الصباغ واللواء سليم إدريس.

لم يتسرب الكثير عما دار داخله أو نتائجه، لكن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري قال إن «الولايات المتحدة ستزيد مساعداتها غير القتالية لقوات المعارضة في سورية إلى الضعفين لتصل إلى ٢٥٠ مليون دولار، وأن جهات الدعم الأجنبية وافقت على تحويل كل المساعدات مستقبلاً من خلال القيادة العسكرية العليا للمعارضة».

وأضاف أن «الداعمين الأجانب لقوات المعارضة ملتزمون بمواصلة دعمها وأنه لابد وأن تكون هناك بيانات أخرى بشأن شكل الدعم الذي قد يعلن عنه في الأيام المقبلة، ما لم تسع القوات الحكومية للتوصل إلى حل سلمي للازمة».

وستقدم الولايات المتحدة، بحسب كيري، مساعدات غير قتالية إضافية تبلغ قيمتها ١٢٣ مليون دولار لقوات المعارضة، ليصل مجمل مثل هذا النوع من المساعدة الأمريكية إلى ٢٥٠ مليون دولار.

وحث كيري جهات الدعم الخارجي الأخرى على تقديم تعهدات بمساعدات مماثلة بهدف وصول مجمل المعونة الدولية إلى مليار دولار.

وكان مسؤول أمريكي آخر أعلن، يوم الجمعة، أن المساعدات غير الفتاكة الأمريكية الجديدة قد تشمل دروعاً واقية للبدن وأجهزة للرؤية الليلية، ولم يتطرق إلى تصريحات سابقة لمسؤولين أميركيين آخرين كانوا قد أشاروا إلى أن المعدات قد تتضمن عربات مدرعة ومعدات اتصال متطورة.

وفي التفاصيل، أوضح كيري أن الولايات المتحدة ستعمل مع المعارضة السورية لتحديد حجم الأموال التي ستنفق مبيناً أن واشنطن ستقدم أيضاً مساعدات غذائية إضافية بقيمة ٢٥ مليون دولار تقريباً، لافتاً إلى أن الداعمين الأجانب ملتزمون جميعاً بأن تذهب المساعدات والمعونات من كل الدول عبر القيادة العسكرية العليا لمقاتلي المعارضة.

وأشاد كيري بالبيان الذي أصدره الائتلاف الوطني السوري المعارض بعد لقائه به، والذي تعهد فيه بعدم استخدام الأسلحة الكيماوية ورفض «كل أشكال الإرهاب» وبعدم ذهاب الأسلحة التي يحصل عليها إلى جهة خطأ.

وكان الائتلاف قد حدد في إعلان له، رؤيته لسورية ما بعد بشار الأسد، وقال في البيان الذي صدر بعد اجتماع «أصدقاء سوريا» مع المؤيدين الغربيين والعرب إنه «لن يسمح بحصول عمليات انتقامية ضد أي مجموعة في سورية».

وتأتي هذه الزيادة الأمريكية في المساعدات غير الفتاكة بعد إعلان كيري في روما أواخر شباط الفائت أن واشنطن ستغير سياستها لتزويد مقاتلي المعارضة بإمدادات طبية ومواد غذائية بشكل مباشر، وهو خيار سبق أن رفضته.

وعقب الاجتماع ذاته، قال وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ يوم الأحد إن «الاتحاد الأوروبي سيناقش خلال الأسابيع المقبلة مسألة تخفيف حظر السلاح الذي يمنع توريد أسلحة لمقاتلي المعارضة السورية».

لكن وزير الخارجية الألماني جيدو فسترفيله الذي يعتبر بلده من أبرز معارضي تسليح المعارضة السورية في الاتحاد الأوربي قال إنه «يتعين على المعارضة السورية أن تنأى بنفسها عن القوى الإرهابية والمتطرفة» مضيفاً أن «ألمانيا متشككة بشأن تزويد مقاتلي المعارضة بالسلاح».

وسبق الاجتماع الرسمي لقاء بين كيري والخطيب الذي أبلغه الأخير «ضرورة تعزيز الدعم المقدم إلى الشعب السوري وسبل تمكينه من الدفاع عن نفسه، وإنهاء معاناته بالإسراع في إسقاط النظام»، بحسب بيان صدر عن الائتلاف.

تكليف جورج صبرا برئاسة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة

أعلن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة رسمياً تكليف جورج صبرا الذي يشغل أيضاً منصب رئيس المجلس الوطني السوري، بمهام رئاسة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، بعد قبول استقالة أحمد معاذ الخطيب التي تقدم بها الشهر الماضي.

وكان الخطيب أكد للمرة الثانية خلال شهر استقالته من منصبه، رداً ما وصفه بـ «تقاعس المجتمع الدولي إزاء الصراع المستمر في سورية منذ أكثر من عامين».

ومن المقرر أن تجرى الانتخابات المقبلة لاختيار رئيس للائتلاف لولاية تستمر ستة أشهر في ١٠ و١١ من أيار المقبل.

دعم عسكري لإرغام النظام على التفاوض فقط

أصداء مؤتمر أصدقاء سورية الذي عقد مؤخراً في استنبول، وما تسرب منه، تؤكد المعلومات، التي يتم تداولها على نطاق ضيق، أنه بعد إعلان جبهة النصرة عن ارتباطها بالقاعدة، قد تبلور موقف شبه كامل من القضية السورية بين مختلف الأطراف الداعمة للثوار، تتلخص في دعم جزء من الثوار المسلحين، ممن يوصفون بالاعتدال، وخاصة منهم العسكريين المنشقين، لتقوية مواقعهم على الأرض، وسحب البساط من تحت الفصائل الجهادية السلفية من جهة، ولتحقيق تقدم ملموس يرغم النظام على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وهو ما عجزت عن إحرازه كافة المحاولات السابقة، وما يبدو أن روسيا نفسها عاجزة عن إقناع النظام به.

يقود هذا التيار منذ مدة جون كيري وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية ومسؤول كبير في وزارة الخارجية السعودية، التي بدأت تميل إلى هذا الرأي رغم نبرتها العالية بخصوص تسليح الثوار، خاصة بعد فشل المحاولات القطرية للاستئثار بقرار المعارضة السورية، والذي تمثل في الآونة الأخيرة بانتخاب هيتو كرئيس للوزراء، بالضد من رغبة السعودية التي كانت تفضل أسعد مصطفى.

لقد كان الحاضر الأبرز في الوفد السوري الذي حضر اجتماع أصدقاء سورية اللواء سليم ادريس رئيس هيئة أركان الجيش الحر، والذي قيل أنه تم استدعاؤه أكثر من مرة إلى الاجتماع المغلق لوفود الدول الإحدى عشر التي حضرت المؤتمر، للتشاور معه في بعض النواحي التقنية.

يقول مطلعون إن «الخطة العسكرية التي بدأ تنفيذ أجزاء منها، تقوم على حشد عناصر مدربة باتجاه دمشق من عدة محاور، من شمال البلاد وجنوبها، حتى تصل إلى مشارف دمشق، تبدأ بعدها عملية الضغط السياسي على النظام تحت التهديد باجتياح هذا القوات للعاصمة، وإسقاط النظام عسكرياً فيما لو أصر على تعنته.

أما في حال رضوخه للمفاوضات في أي مرحلة من المراحل فإن العملية السياسية المقترحة، وهي التي تم التوافق عليها بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا في (جنيف٢)، فجوهرها هو المادة التاسعة، البند الأول، الذي يقول بقيام حكومة انتقالية بين المعارضة والنظام، يتم اختيار أعضائها بتراضي الطرفين، وتمتلك صلاحيات تنفيذية كاملة للعبور بالبلاد إلى مرحلة نقل السلطة، وإجراء انتخابات عامة.

أما فيما يخص تنحي رأس النظام ودائرته الضيقة فإن الروس يقولون إن من حق المعارضة وفق البند المذكور رفض اشتراكهم في الحكومة المقترحة، أما المصير النهائي لبشار الأسد وفريقه، فإن روسيا تصر أن يكون جزء من صيغة الحل الذي ستخرج به الحكومة الانتقالية لمحمل الوضع في سورية، وليس قبل ذلك».

تبرر روسيا موقفها المتصلب هذا، بالخوف من حدوث مجازر انتقامية واسعة بحق العلويين في حال سقوط النظام عسكرياً، وتبرر الولايات المتحدة هذا موقفها بخشيتها من ذهاب سورية إلى فوضى شاملة، وتحولها إلى بؤرة لتصدير الإرهاب الديني، فيما لو نجحت الفصائل الجهادية بإسقاط النظام.

ومع أن مصالح هاتين الدولتين تقبعان بقوة وراء هذا المخطط، إلا أن بعض المطلعين يقولون إن من أملى هذه الخطة هما بالدرجة الأولى إيران وإسرائيل.

لا تريد إيران أن تخسر واسطة عقد مشروعها التوسعي في المنطقة، وهو النظام السوري، ولا تريد إسرائيل قلقاً على جبهتها الشمالية التي ضمنها نظام الأسد عقوداً، ولكن بما أن كليهما غير قادرتين على تحقيق ذلك، فإن إيجاد صيغة هشة تجمع جزءاً من النظام، مع المعارضة غير الجهادية، تلبي بعض تطلعاتهما.

ما الموقف الآن؟

لا تخفى هذه الخطة على أجهزة استخبارات النظامين الروسي والإيراني، الذين اختارا على ما يبدو الوقوف إلى جانب النظام في هذا الاختبار الصعب بكل قوتهما، ولم تتردد روسيا في الإعلان عن توجه إحدى سفنها الحربية إلى ميناء طرطوس، فيما تتوالى الأنباء عن دفع المزيد من مقاتلي حزب الله اللبناني إلى داخل سورية، مع إمداد إيراني بالسلاح والخبراء وربما الجنود.

أما النظام فهو يحاول أن يستبق هذه الخطة بالقيام بضربات استباقية واسعة في الجنوب وفي الشمال، حيث المحورين الأساسيين الذين سيتم العمل عليهما، مع إهمال نسبي لمحور الشرق أو إشغاله بصراعات داخلية قدر الإمكان، من خلال الخروقات الأمنية.

لكن المفاجآت أيضاً واردة والقضية مفتوحة على كافة الاحتمالات، فلا أحد يستطيع التكهن برد فعل الفصائل الجهادية الإسلامية على محاولات تحييدها، ولا أحد يستطيع أيضاً التكهن بما يمكن أن يسفر عنه موسم الانتخابات في إيران الذي يحل الشهر القادم، فالاحتمال قائم من الناحية النظرية لحدوث اضطراب يشبه الاضطراب الذي أعقب انتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٦، وربما تفرز الانتخابات بحد ذاتها قيادة وتوجهات جديدة.

في هذه الأثناء ستصبح المعارضة السياسية السورية في الخارج في أسوأ حالاتها، إذ سينتقل زمام الأمور من يدها إلى يد العسكر في الداخل، الذين يصبحون شيئاً فشيئاً محط اهتمام معظم الأطراف، ويبدو أن مشاريعها الحالية ومساعيها كافة ستصاب بفتور واضح، إلى حين الانتهاء من العملية العسكرية، أما الحكومة المؤقتة فيبدو أنها انتهت عملياً، وبانتظار نعيها رسمياً.

من طالبي علم إلى معيلين لعائلة

خالد وأحمد يبيعان الملابس في دير الزور ويفضلان التجارة على المدرسة

غيث الأحمد

لم تعد الأحياء المدمرة في دير الزور ليست ذات فائدة، فأحمد وخالد استطاعا من الخردة الموجودة فيها صناعة «عربة الملابس» التي باتت تشكل مورد الرزق الوحيد لعائلتهما، بعد إصابة والدهما بقذيفة وتوليهما مهمة إعالة العائلة.

يستيقظ أحمد (١٥ عام) وخالد (١٣عام) في ساعات الصباح الأولى عندما يبدأ الناس بالخروج من منازلهم لشراء مستلزماتهم، متوجهين إلى مكان عملهما في أحد شوارع دير الزور التي يسيطر عليها عناصر الجيش الحر.

كان ذلك المكان سوقاً تجارياً حيوياً في المدينة إلا أنه الآن لا يحوي أكثر من خمسة محلات لبيع المواد الغذائية والباقي مغلق حيث غادره أصحابه، فاتخذ خالد وأحمد إحدى الزوايا مقراً لعربتهما معلقين البضائع عليها، وعلى بعض الأشرطة الموجودة في الشارع.

انقطع أحمد عن مدرسته في الشهر الخامس من عام ٢٠١٢ مع انتهاء العام الدراسي المنصرم، بسبب القصف المتواصل على أحياء مدينة دير الزور حيث دمرت مدرسته، كما أن أباه خسر عمله في أحد المطاعم، ومن ثم أصابته إحدى القذائف، فبات غير قادر على العمل، فانتقلت مهمة إعالة الأسرة إلى خالد وأحمد.

وأشار أحمد أن المناطق المحررة لا يوجد فيها محلات لبيع الألبسة الجاهزة، ومع حلول شتاء العام الماضي ونظراً لعدم وجود محلات للألبسة الجاهزة في المناطق المحررة لم يستطع الأهالي شراء لباس يقيهم من البرد، ولذلك قرر أحمد وخالد في بداية الموسم الجديد السفر إلى الحسكة وجلب بضاعة بسيطة من الألبسة الرجالية الجاهزة كـ «القبعات والبنطلونات والكنزات» بالإضافة إلى «بيجامات» الرياضة برأس مال لا يتجاوز الـ ٢٥ ألف ليرة سورية.

وتشهد «بسطة» خالد وأحمد إقبالاً من قبل السكان والسبب كما يقول خالد «لأن بضاعتنا رخيصة وليست باهظة الثمن كما باقي السلع الأخرى، إضافة إلى أن الكثير من الناس يفضلون الشراء من بضائعنا على الخروج إلى مدن أخرى، وبذلك يوفرون على أنفسهم مشقة السفر وخطورة الطريق».

لم يعد أحمد وخالد يكترثان بالقصف إذ أنه سيطالهما أينما وجدا، بحسب قولهما، كما أنهما مضطران للعمل من أجل العيش، ودون ذلك فإن «العائلة ستموت من الجوع».

ويعتبر خالد أن صغر سنه لا يقف عائقاً أمام تعلم المصلحة وجميع أسرارها وخفاياها التي لم يسبق له العمل بها أو بأي عمل أخر، ويؤكد الأخوان أنهما يودان إكمال عملهما وتطويره ولا يرغبان بالعودة إلى مقاعد الدراسة لإكمال تحصيلهما العلمي، حيث أن «التجارة هي المستقبل الأفضل».

بدوره، ومن خلال مشاهداته، يرى الناشط سائد، أحد أبناء دير الزور، أن النظام سرق الطفولة من جميع أطفال المدينة بعد قصف المدارس والأحياء والحدائق، فلم يعد هناك مرافق عامة تتيح لهم التسلية أو مؤسسات تعليمية تنمي معارفهم ومهاراتهم، فحملوا على عاتقهم أعباء الحياة الصعبة بسن صغيرة، جعلت تصرفاتهم كالرجال، موضحاً أن أطفال دير الزور منهم من يعمل ليطعم أهله، ومنهم من يبحث عن تأمين أساسيات الحياة حين فقدانها بسبب القصف كالماء والخبز، والبعض يساعد الجيش الحر في نقل العتاد والذخيرة، ومنهم من حمل السلاح وانخرط ضمن صفوفه، وبذلك فإن جيلاً كاملاً تم قتل طفولته وحرم من حقه في التعليم، مما يجعل المهام الملقاة على عاتق المسؤولين في المستقبل كبيرة وصعبة، وتحتاج لجهود جبارة من أجل إعادة تأهيل هذا الجيل إن أريد النهوض بسورية من جديد.

زبائن أمام عربة خالد وأحمد

«المخابرات أساس الحكم»

سلسلة يكتبها عضو مجلس الشعب المنشق عماد غليون

من الشائع أن يقال: «العدل أساس الملك»، لكن النظام السوري أوجد استثناءاً خاصاً به عندما شاع القول إنّ «المخابرات أساس الحكم».

حافظت أجهزة المخابرات بالتعاون مع وسائل السيطرة الأخرى على صمت الناس، وضمنت قبولها ورضاها ولو القسري بحكم عائلة الأسد لمدة تجاوزت الأربعة عقود، رغم أن ذلك تم بالحديد والنار، وليس عبر حكم رشيد يضمن مصالح الناس وحقوقهم وحرياتهم.

باتت سورية تحت حكم آل الأسد تعرف بجمهورية الخوف، وأصبح النظام مدرسة للأنظمة الأخرى في أساليب القمع والاستبداد التي تنتج صمتاً أشبه بصمت القبور، ويطلق النظام عليه استقراراً سياسياً.

بعد الاستقلال ظهر الجيش السوري كلاعب أساسي في الساحة السياسية السورية، وبدأ ذلك مع انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩، وتكررت الانقلابات وحالة عدم الاستقرار السياسي منذ ذلك الوقت، ولم تشهد البلاد حالة ديمقراطية برلمانية حقيقية سوى في الفترة بين عامي ١٩٥٤و١٩٥٨ ليأتي انقلاب آذار ١٩٦٣ فقضى على كل أمل بعودة الحياة السياسية للبلاد، مع إعلان قانون الطوارئ، وأصبحت البلاد تحت السيطرة العسكرية الكاملة منذ ذلك الوقت.

حدثت صراعات وتصفيات بين أعضاء اللجنة العسكرية السرية ومعظمهم من الطائفة العلوية، وانتهت أخيراً لصالح حافظ الأسد على حساب محمد عمران وصلاح جديد، وتكرس ذلك في انقلاب تشرين الثاني عام ١٩٧٠ الذي تمت تسميته بـ «الحركة التصحيحية».

فور استلام حافظ الأسد لمقاليد الحكم عمد إلى تغيير مفاتيح اللعبة السياسية في البلاد، وكان أول ما قام به إجراء عملية تصفية وتطهير في صفوف الضباط المشكوك بولائهم وتبعيتهم له، واستفاد من تجربته الواسعة ضمن اللجنة العسكرية، وعملية الانقلابات المتكررة في البلاد، فعمد إلى تحويل الجيش إلى تابع له، وغير عقيدته العسكرية على هذا الأساس.

شكلت المحاولات الانقلابية الفاشلة فرصة لحافظ الأسد، لكسب مزيد من الولاءات لصالحه، ولتشكيل فرق عسكرية خاصة لحمايته والحفاظ على النظام، من سرايا الدفاع بقيادة رفعت الأسد وحتى الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة تحت قيادة ماهر الأسد.

بالتوازي مع سيطرته على الجيش وتحويله لصالحه، لجأ الأسد لعامل جديد لم يكن ظاهراً أو معمولاً به في البلاد بهذا الشكل سابقاً، وهو اللجوء لسطوة أجهزة الأمن وهيمنتها على مقدرات الدولة وإخضاع المواطنين تحت سيطرتها.

أجهزة الأمن بحد ذاتها لم تكن شيئاً غريباً أو غير مألوف في حياة السوريين، والمكتب الثاني وعبد الحميد السراج موجود باستمرار في الأدبيات السياسية على سبيل المثال، ولكن الغريب هو الأسلوب الذي تم اعتماده في إدارة أجهزة الأمن، ومدى توسعها وتعدد أجهزتها ومساحة انتشارها.

تزايدت أعداد العاملين رسمياً بأجهزة الأمن، ووصلت لحدود أربعة وستين ألف عامل، ناهيك عن جيش كبير من المتطوعين المخبرين والمندوبين والمتعاملين وكتبة التقارير.

أصبح لأجهزة الأمن عيون وأذان في كل مكان، وباتت تشكل مصدر تهديد حقيقي لحياة الناس، واستطاعت أن تحصي على الناس أنفاسهم، وتمنعهم من انتقاد النظام حتى في غرف نومهم، بعد أن زرعت هذه الأجهزة حالة عدم الثقة بين أقرب الناس لبعضهم.

أصبحت الأجهزة الأمنية وفروعها وعناصرها منتشرة على مساحة البلاد، وباتت تتدخل في كل شيء متعلق بحياة الناس، وكل شيء مربوط بموافقتها من عقد الزواج إلى عقد العمل إلى الموافقة على افتتاح صالون للحلاقة وباقي تفاصيل الحياة.

ورغم كثرة عدد أجهزة الأمن وفروعها وشعبها من مخابرات جوية وعسكرية وأمن دولة وأمن سياسي، إلا أن عملها ونشاطها كان متداخلاً، ولم تكن ملتزمة بالنطاق المحدد لعملها، فكنت ترى المخابرات الجوية من أكثر وأقوى الفروع نشاطاً، في كثير من المجالات المتعلقة بحياة المواطنين، وكما يبدو فقد كان يتم تسليم ملفات خاصة ومحددة لفروع الأمن من قبل الإدارات الأمنية، ويبدو أن النظام كان يستغل التشابك بين أعمال الجهات الأمنية بحيث يترك لها مراقبة بعضها البعض، والحذر من القيام بأي تصرف ضد النظام.

ازدادت صلاحيات أجهزة الأمن مع مرور الوقت وباتت تستطيع التدخل في كل شاردة وواردة من أعمال مختلف السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية مما شل قدرة هذه السلطات على العمل الحقيقي، وتحول عملها لشكل نمطي لا أكثر، وأصبحت هي المسؤولة بصورة مباشرة عن اختيار المسؤولين، وأصحاب المناصب في الدولة، ويمكن أن يكون تقرير أحد مساعدي الأمن حاسماً في هذا المجال.

ومن خلال صلاحياتهم في إعطاء موافقات أمنية على الاستثمارات ازداد نفوذ ضباط الأمن ورؤساء الأجهزة بشكل خاص، وأصبح لديهم رأسمال كبير جراء الرشاوي التي يتلقونها، وهذا ما فتح الطريق لبعضهم للانضمام إلى دائرة صنع وتنفيذ القرار الضيقة في البلاد.

المكون البشري الرئيسي والمؤثر في أجهزة الأمن هم من الطائفة العلوية، ويعتبر الكثير من أبناء الطائفة أنفسهم أعواناً للنظام في أماكن تواجدهم، ويقومون بإخبار السلطات عن أي شبهة ضد النظام، وإذا أضيف إلى ذلك كتبة التقارير المأجورون والمتعاملون الآخرون والمندوبون لأجهزة الأمن، فيظهر أن لأجهزة الأمن عيناً وأذناً في كل مكان، بما في ذلك غرف النوم كما أصبح يقال.

أعطيت أجهزة الأمن صلاحيات فوق صلاحيات الجيش، وذلك عبر تعيين ضباط أمن في القطع العسكرية يراقبون عمل القيادات العسكرية، ويتدخلون في شؤونها بغض النظر عن الرتب العسكرية.

وأصبح مجال تدخل أجهزة الأمن في حياة المجتمع المدني مباشراً ومزعجاً بدرجة كبيرة، وقد أدى لتعطيل فعاليات المجتمع المدني ونشاطاته من جمعيات ومؤسسات ونقابات، وكانت الأجهزة الأمنية هي من يقرر أسماء الناجحين في الانتخابات المزورة وعدد الأصوات التي ستعطى لكل منهم سلفاً.

لا يخضع عمل أجهزة الأمن ولا موازناتها لرقابة السلطات الأخرى، وبالعكس من ذلك فهي تتدخل بتفاصيل أعمال السلطات الأخرى من قضائية وتشريعية وتنفيذية، مما جعل عمل السلطات في البلاد لا يتم دون موافقة ومباركة أجهزة الأمن، فتحول عملها إلى صورة نمطية شكلية.

لا يحاسب عناصر الأمن عن الجرائم والأفعال التي يرتكبونها خلال عملهم، ولا يسمح بتحويلهم إلى القضاء إلا بموافقة قادتهم، ولذلك لم يتم محاسبة المتهمين بتعذيب أطفال درعا، وكان ذلك السبب الرئيسي لانطلاق شرارة الثورة من درعا.

وقد اعتمد عناصر الأمن على ذلك، وقاموا بارتكاب أفظع الجرائم من قتل واعتقال وتعذيب واغتصاب واختطاف وسرقة ونهب ورشوة وإثارة للفتنة بين الناس، واستمروا في دعمهم للنظام، ولم تحدث سوى انشقاقات محدودة في صفوفهم.

لا يمكن القول بسقوط النظام بكافة مرتكزاته وأركانه دون إسقاط النظام الأمني برمته، ولا يمكن التفكير بإعادة هيكلة للأجهزة الأمنية مع بقائها على حالها، فهذه الأجهزة متغلغلة في عمق النسيج الاجتماعي السوري، وهي قادرة فيما لو بقيت على إحداث اضطرابات مستمرة في البلاد، ويجب أن يخضع قادتها وضباطها وعناصرها المجرمون للمحاكمة العادلة.

بكل الأحوال فإن أجهزة الأمن التي كانت العامل الرئيسي في تدعيم وتثبيت حكم آل الأسد هي نفسها كانت السبب بإشعال الثورة، بسبب أخطاء وممارسات قامت بها ضد المواطنين الأبرياء، والآن جمهورية الخوف سقطت إلى غير رجعة مع اقتراب سقوط النظام، ولن نقبل سوى بأجهزة أمن وطنية بامتياز تكون لحماية الوطن والمواطن وليس لنهب الوطن وإرهاب المواطن.

تسعة أشهر من القتال في حلب

حسم «معركة الفرقان» ومعاناة الأهالي ينتظر تذليل المعوقات

حسين الغجر/ حلب

تسعة أشهر مضت على معركة الفرقان في حلب ولم ير نصرها النور بعد. بعض القائمين بها رفضوا كل ما يقال عن عدم تحقيقهم لنتائج هامة، معتبرين أن ما يجري الآن حرب استنزاف إلى أن يحين موعد الحصول على الدعم بالسلاح اللازم، في وقت وجد ناشطون وسكان أن حرب الاستنزاف تلك باتت ترهق الناس الذين يريدون الحسم بأسرع وقت، والخلاص من الظروف المعيشية القاسية التي يفرضها عليهم الصراع من تعرضهم للقصف المستمر إلى فقدان الكثير من المواد الغذائية والطبية.

منذ أن بدأت معركة الفرقان في منتصف عام ٢٠١٢، يمكن لمن يراقب ويعيش في حلب أن يلاحظ تزايد عدد الألوية المقاتلة والتي أصبح عددها يفوق العشرة ألوية، وكل لواء يضم قرابة الأربعة آلاف مقاتل، فضلاً عن تطور نوعي في نوع السلاح الذي بات يملكه الجيش الحر مقارنة بما امتلكه في بداية المعركة، إضافة إلى فرض نوع من شبه الحظر الجوي على المناطق المحررة التي باتت تعيق قوات النظام من التقدم.

استنزاف وتكتيك

لواء التوحيد يعتبر واحداً من أبرز الفصائل العسكرية التي دخلت مدينة حلب، وكان من أهم قياداته عبد القادر الصالح وهو القائد الميداني، وتمكنت «جسر» من لقاء أبو عبد الرحمن وهو أحد القادة فيه.

اعتبر أبو عبد الرحمن أن كل من يدعي أن الثوار لا يحرزون تقدماً في حلب لا يعرف ما يقوم به الجيش الحر فيوضح «نحن نقوم بمعركة استنزاف نجحنا فيها حتى الآن، فحين بدأت معركة الفرقان كنا نقاتل جنوداً يؤدون الخدمة الإلزامية، وهذا ما جعل سرعتنا في التحرير تجري بشكل جيد، ولكن النظام في مرحلة لاحقة عندما شعر بخطر المقاتلين الذين دخلوا حلب، استعان بأعداد كبيرة من الشبيحة ومقاتلين من حزب الله وإيران والعراق، فيهم ضباط ذوي خبرة ومهارة عالية جداً».

ويتابع «وكذلك حين استباح جيش النظام مدينة حلب ووضعها تحت نار طائراته ومدافعه الثقيلة بدأنا بالعمل على مراكز النظام العسكرية، رغم أننا لم نحصل على أي دعم بالسلاح وهو ما كان سيؤثر على سرعة التحرير، وبالتالي يقلل من الدمار والموت، فانتقلنا إلى تحرير عدد من كتائب الدفاع الجوي شرق حلب، ومحاصرة كل المطارات العسكرية، وآخر ما قمنا به هو تحرير مدرسة المشاة التي كان النظام يعتمد عليها بشكل كبير، وكذلك نحن نقطع خطوط الإمداد الآن، وعلينا أن نسأل لكل من يقول أننا لم نحقق شيء، ماذا استرد النظام من المناطق التي حررناها؟ لا شيء، نحن نحتاج إلى دعم بالسلاح كالصواريخ الحرارية ومضادات الدروع لنستطيع تدمير وإنهاء القوة الجوية أو اعتراض صواريخ السكود التي نقصف بها، فاعتمادنا الرئيسي على ما نغنمه، وفي بعض الأحيان نعتمد على شراء السلاح من السوق السوداء».

«التوحيد والسكان واحد»

ولم يكتف لواء التوحيد بأداء مهامه العسكرية، فقد بدأ بوضع قواعد وخطط لإقامة مؤسسات تدعمه من الناحية الاقتصادية فيقول أبو عبد الرحمن « قمنا بتأسيس مؤسسة التوحيد للكهرباء وبعض الجمعيات الخيرية والاجتماعية، ونتواصل باستمرار مع تجمعات المجتمع المدني، ونحاول التنسيق مع الجميع قدر الإمكان».

ولم يرق الحديث لأبو عبد الرحمن عن القاعدة الشعبية، وفيما إذا كانت لا تزال تؤيد الجيش الحر في المناطق المحررة؟ فيقول «نحن لسنا غرباء حتى نتكلم في القاعدة الشعبية ونسبتها وهل ما زالت تقف إلى صفنا، فنحن أبناء المناطق المحررة حررنا أرضنا بأنفسنا، وعندما قمنا بثورتنا لتحرير سورية كان هدفنا حماية الإنسان المدني بغض النظر عن انتمائه وفكره، ونحن ندرك أن الظروف الخدمية صعبة هنا لأن النظام دمر معظم البنية التحتية من أفران وخزانات المياه ومحولات الكهرباء، ولكن بحمدالله قمنا بدعم كل تجمع أو مجلس حي يعمل على إصلاح هذه البنية، ونجحنا بشكل كبير، ففي المناطق المحررة يتوفر الخبز أكثر من المناطق الخاضعة للنظام، فضلاً عن توفر المراكز الصحية».

من حي الصاخور

عن معركة الفرقان

قام النظام بتقطيع أوصال حلب، وعزز من وجود الحواجز داخلها وعلى مداخلها، وبينما كان يجمع قواته لإعادة اقتحام الريف الشمالي للمدينة، حدث ما لم يكن بحسبانه، عندما أعلن الجيش الحر معركة الحسم، وسميت بمعركة الفرقان، وذلك في صباح يوم السبت ٢٠١٢/٢/٢١ حيث دخلت بعض الكتائب مدينة حلب، وقدّر أعداد أفرادها بالمئات، الذين تمكنوا خلال ما يقارب الخمسة عشر يوماً من فرض سيطرتهم على ٥٠٪ من مدينة حلب.

«النظام يدير المعركة»

أما سامر وهو ناشط من حلب كان له وجهة نظر مغايرة، إذ يعتقد أن النظام يتقن إدارة المعركة في حلب، ويستغل نقاط الضعف لدى الجيش الحر فيقول «لقد استطاع النظام أن يطيل أمد المعركة، وهو من قدم الكثير من المناطق للجيش الحر دون عناء يذكر لأن تلك المناطق لا تعني له شيء، فمعظمها مناطق شعبية وفقيرة، وغالبيتها لا تحوي مؤسسات ومراكز تهم النظام في هذه المرحلة فلم يتمسك بها، وبنفس الوقت عزز من دفاعاته في المناطق الحساسة من المدينة من فروع أمن ومؤسسات، وأخطر ما فعله النظام، هو عدم المقاومة في المنطقة الصناعية وانسحابه منها، وقصفه لها بعد ذلك موجهاً رسالة، لكل المناطق التي كانت تحت سيطرته، أنه لن يسامح أو يترك منطقة يدخلها الجيش الحر الآن إلا ويدمرها، وقوة الرسالة تأتي من خلال ضربه للمنطقة الصناعية التي كانت لفترة طويلة مصدر التمويل الرئيسي في حلب للشبيحة, ولا نخفي قلة خبرة الجيش الحر، فضلاً عن طول مدة المعركة الأمر الذي قلل من همة المقاتلين، وإذا استمرت الأمور على هذا النحو برأيي فإن معركة الحسم تحتاج إلى سنة أخرى وربما أكثر».

عوامل أخرى تؤخر الحسم

بدوره، يرى جهاد وهو عضو بمجلس أحد أحياء حلب أن تأخير النصر ليس بسبب قوة النظام وإنما لعدم وجود رغبة دولية بإنهاء ما يجري في سورية فيقول «لقد استبشرنا خيراً في بداية معركة التحرير، ولكن ما حدث كان غير ما كنا نتصور لقد تأخر النصر وهو ما زاد في معاناة الناس، وباعتقادي أن أهم أسباب تأخر النصر وحسم المعركة، هو عدم وجود رغبة دولية بإنهاء ما يجري في سورية، فالنظام ضرب مناطقنا بالسكود والعالم لم يحرك ساكناً».

وأشار جهاد إلى عوامل أخرى تؤخر الحسم، ومنها فساد عناصر من الجيش الحر الذي أصبح يضم في صفوفه الكثير من المتسلقين، والذين أعجبهم ما هم عليه من سلطة يتمتعون بها، إضافةً إلى عدم قدرته حتى الآن على تنظيم صفوفه بشكل يكون نواة لجيش حقيقي، فمعظم المجموعات لا تنسق فيما بينها، فضلاً عن أن باب التطوع مفتوح لكل من أراد، وهذا ما تسبب في خروقات أمنية وتسريب معلومات للنظام.

وحمّل جهاد مسؤولية ذلك لكل الضباط المنشقين الذين تركوا إدارة الأمور لرجال تطوعوا لـ «رد النظام عن ظلمه»، ومهما بلغت قوتهم، فهم لا يملكون الخبرة العسكرية المطلوبة، مطالباً إياهم أخذ أماكنهم الحقيقية على الجبهات وبين المقاتلين.

بعد التحرير

جدران شوارع الرقة تخلع عن نفسها «شعارات تمجيد الأسد» لـ «تتنفس حرية»

محمود الدرويش/ الرقة

بأدوات الرسم البسيطة والطلاء العادي، قرر شبان «رقّاويون» تغيير لون الحياة في مدينتهم المحررة، فجدرانها لم تصطبغ لعقود إلا بلون واحد، هو تمجيد «القائد»، وآن الأوان، بحسبهم، ليأتي دور التغني بالوطن، سورية، وتزيين الجدران بعبارات الثورة.

«شوارعنا تتنفس حرية» اسم أطلقه «تجمع شباب الرقة الحر» على حملتهم الجديدة لتزيين الشوارع والرسم على الجداران بعد التحرير، لـ «تتناسب مع المرحلة الجديدة التي تعيشها المدينة» ، بحسب الدكتور أحمد العلي أحد مؤسسي التجمع.

أطلقت الحملة في عدة شوارع، حيث تم رسم مجموعة من الرسوم في شارع المحافظة وشارع الكنيسة، وقام شبان التجمع أيضاً برسم علم الثورة على أعمدة الإنارة.

دون دعم مادي وبإمكاناتهم الفردية وبعض التبرعات تمكنوا من تمويل الحملة، فاستخدموا الطلاء العادي وأدوات بسيطة كالريشة والفرشاة.

ولم يتوقف الحراك هنا، فبالتزامن مع تلك الحملة أطلقت «تنسيقية شباب الرقة» حملة أخرى بعنوان «علم الثورة يمثلني» لرسم علم الثورة على الجدران وكتابة عبارات تتغنى بالحرية.

يقول معاذ الهويدي، عضو في التنسيقية، إن «هذه الحملة كانت مطروحة قبل التحرير، ولكن واجهتنا صعوبات كبيرة تجسدت بوجود الأمن وميليشيات الجيش الوطني، فأطلقناها بعد التحرير، كون جدران المدينة تشوهت كثيراً، وأصبح مظهرها لا يقدم نموذجاً جميلاً للمدينة المحررة، فجاءت هذه الحملة لكي يزين علم الثورة جدران المدينة».

ويتابع الهويدي «لقد اخترنا عبارات تعبر عن الحرية مكتوبة على علم الثورة لإضفاء روح الثورة على الجدران التي تعطي انطباعاً جيداً لكل من يزورنا، وهناك عبارات تعكس غنى مكونات الشعب السوري وتعدد ثقافاته».

ويشارك في الحملة مجموعة من الفنانين من أبناء المدينة، وتعتمد على التبرعات التي جمعت، وعلى التعاون أيضاً مع لجان التنسيق المحلية.

ويؤكد الدكتور أحمد العلي أن حملة «شوارعنا تتنفس حرية» ليست الوحيدة التي أطلقت، فسبقتها حملة توعية مرورية حيث وزعت مناشير على السائقين وعناصر الجيش الحر للتقيد بقواعد السلامة، وأطلقت حملة بالتعاون مع الهلال الأحمر لتدريب مسعفين من شباب التجمع حتى يكونوا جاهزين في حال لزم الأمر، حيث أن مدينة الرقة تعاني الآن من نقص المسعفين، ورغم وجود مجلس محلي لمدينة الرقة إلا أنه مازال شبانها يقومون بتنظيف شوارعهم، بشكل طوعي.

مشاريع خدمية كثيرة ورغبة في النهوض بالمدينة يمكن أن يلمسها كل من يقابل التجمعات الشبابية في الرقة، الذين اعتبروا أن تلك الورش وخلايا النحل التي تعمل، لا تقوم إلا بواجبها بمحبة تجاه المدينة التي آن الأوان أن يقدموا لها وتقدم لهم.

من ذاكرة المعتقلين

تعهدات بمتابعة القنوات الرسمية واتهامات بالعمل المسلح يقابلها نشطاء بعمل إغاثي- إعلامي

سارة منصور

«لا يوجد مواطن معارض في الساحل السوري إلا وتعرض لتبليغ واحد على الأقل من أحد الأفرع الأمنية» هكذا بدأ الشاب بشار (شاب جامعي، من ريف طرطوس) حديثه قبل أن يباشر بسرد ما جرى معه عند استدعائه لأحد الأفرع الأمنية، بسبب ما كان يكتبه على موقع «فيس بوك».

قصة بشار بدأت في المراحل الأولى من عمر الثورة، عندما تلقى تبليغاً من قبل أحد عناصر الأمن في منزله، حدّد فيه وقت وتاريخ المراجعة.

يقول بشار «جاء اليوم الموعود، خرجت من المنزل متوجهاً نحو فرع الأمن السياسي، ما أطول المسافة التي قطعتها، وصلت في الوقت الذي حددوه، لكن ذلك لم يشفع لي، حيث تم إيقافي أمام الباب، بعد أخذ هويتي، لمدة تزيد على الساعتين تحت المطر، كانت نظرات الحراس أقسى من البرد والمطر، بعدها أدخلوني إلى غرفة فيها طاولات وأجهزة كمبيوتر، تركت وحيداً في تلك الغرفة لمدة تزيد على الساعة، وبين الفينة والأخرى كان يتم فتح الباب يرمقني من يفتحه بنظرة مخيفة ويخرج دون التفوه بحرف، حتى جاء دور المحقق الذي سألني إن كنت بشار، فأجبته بنعم، حمل بين يديه قرابة المئة ورقة وبدأ بالتقليب، بصوته الأجش وابتسامته الخبيثة نظر إلي سائلاً أنت كتبت في اليوم الفلاني نكتة على صفحتك على أحد مواقع التواصل الاجتماعي تسخر بها ممن يخرجون في المسيرات لتأييد السيد الرئيس؟، أجبته نعم كانت مجرد دعابة، السؤال الثاني: لقد كتبت أيضاً معايدة لمعارضي السيد الرئيس على صفحتك في العيد الماضي، أجبته: لم تكن معايدة للمعارضين كانت معايدة للشعب السوري، لم تعجبه إجابتي، السؤال الثالث: لقد كتبت سابقاً بأنه لو تسنّى لك الحديث على أية وسيلة إعلام غير سورية ستقول الكثير عن النظام، لم استطع الإنكار حينها فقد كنت تحت مجهرهم طوال الأيام السابقة، وبعد محادثة طويلة خرج المحقق باستنتاجه العظيم: إذاً أنت تريد إسقاط النظام».

بعد أخذ ورد بين بشار والمحقق طلب منه أن يسجل كل ما يرمي إليه مما يكتبه على موقع التواصل الاجتماعي، وتوقيعه على ورقة تعهد بشكل إجباري.

يتابع بشار «كان من ألطف شروط التعهد متابعة القنوات السورية، بالإضافة إلى شرط آخر أزعجني وهو التبليغ عن أي شئ مثير للريبة، هنا أجبت المحقق (روحنا كلنا فدا سورية وإذا شفنا شي ابن حرام بدو يأذيها أكيد رح نوقف ضدو) طبعاً لم يرضى عن هذا الجواب واكتفى بالامتعاض».

غادر بشار مقر الفرع بعد أن حدثوه مطولاً عن أن «الربيع العربي هو مجرد مؤامرة لتنفيذ مخطط الشرق الأوسط الجديد وضرب المقاومة في لبنان وإضعاف القيادة السورية الممانعة المقاومة للكيان الصهيوني»، متمنين له عدم زيارتهم مجدداً.

تلك الزيارة ربما جعلت بشار يخفف من نشاطه على موقع «فيس بوك» إلا أنها لم تمنعه من العمل بشكل سري مع رفاقه على الأرض.

أما علي (من السلمية، طالب في المرحلة الثانوية) فلم يتلق أي تبليغ، إنما وقع في كمين نصبه له أحد أصدقاءه الذي يعمل كسائق تكسي، حيث استقل علي وصديقه السيارة، فقام السائق بتغيير الطريق المقرر التوجه إليه، ذاهباً نحو أحد حواجز اللجان الشعبية، مسلماً علي وصديقه لتلك اللجان، وكان ذلك في الشهر العاشر من عام ٢٠١٢.

وعن لحظة تسليمهم للحاجز، يقول علي «قام أفراد الحاجز بتكبيلنا وتغطية عيوننا، ثم ضربونا ووضعونا في (طبون) السيارة الخلفي في مساحة ضيقة جداً، وبعد قرابة الساعتين تم وضعنا في مزرعة على الأغلب، وضربونا مرة أخرى وهددونا بالإعدام الميداني، بعدها تمت إعادتنا إلى (طبون) السيارة، وتوجهت نحو الطريق العام مسرعة، وكلما أوقفنا حاجز كان عناصره يفتحون (الطبون)، ويباشرون بضربنا ثم تعاود السيارة مسيرها».

ويتابع «وصلنا إلى بناء كبير غالباً كان خارج المدينة، مكثنا فيه ثلاثة أيام دون نوم أو طعام، كنا مكبلين إلى الخلف، نسمع أصوات التعذيب على مدار الساعة، وتضم الغرفة أسرّة، لكن لم نتمكن من الصعود إليها لأن أيدينا كانت مكبلة، وفي الغرفة أيضاً يوجد مرحاض ومن الصعب استخدامه لنفس السبب، تمكنا من فتح صنبور المياه بواسطة أنوفنا فشربنا الماء».

بدأ التحقيق مع علي وصديقه وكما كل روايات المعتقلين تم سؤالهم عن الأموال التي قبضوها من أجل الخروج في التظاهرات، وبعد إنكار علي لذلك، وفي اليوم التالي سألوه هذه المرة عن العبوات الناسفة وعن معارفه المنضمين إلى الجيش الحر، وهنا، أنكر أيضاً فقام أربعة عناصر بالهجوم عليه وضربه بالأكبال.

يقول علي «سحبوني بعد ذلك من الغرفة، حيث شدني أحد العناصر من شعري وأمرني بالجري، وما إن جريت حتى اصطدمت بجدار ففقدت الوعي مرة أخرى، لأستيقظ على صراخ صديقي الذي كان تحت التعذيب».

لم ينته مسلسل التعذيب اليومي إلا عندما تم إخبار علي وصديقه أنه سيفرج عنهم بعد تدخل أشخاص مهمين في القضية، إلا أنه فرحتهم لم تكتمل، فقد تم وضعهم مرة أخر في «طبون» السيارة ذاتها ونقلوا إلى مقر آخر، علموا فيما بعد أنه فرع للأمن الجوي، وضعوهم في غرفة مع ما يقارب الأربعين معتقلاً في حين أنها لا تتسع لأكثر من عشرين شخص.

شهر كامل أمضاه علي وصديقه في المكان الجديد لم يتم التحقيق معهم على الإطلاق إلا أن ذلك لم يعفيهم من برنامج التعذيب اليومي فيقول علي «كان وقع دعابتهم علينا رهيباً بعدما أخبرونا أنه سيخلى سبيلنا، تعرضنا في المقر الجديد لكافة أشكال التعذيب، ولقبوني في تلك الفترة بمراسل الجزيرة وأحياناً أورينت وفي أغلب الأحيان بي بي سي حسب رغبة السجان، وعندما خرجت علمت أن قنوات النظام بثت خبر إلقاء القبض علينا كوننا مراسلي قناة أورينت».

خلال إقامة علي وصديقه في المعتقل توفي أمامهم العديد من المساجين تحت التعذيب، وقبل خروجهما بيومين تم التحقيق معهما، لينقلا بعد ذلك إلى السجن المركزي ويخلى سبيلهما.

سبب اعتقال علي كان نشاطه الإعلامي، إلا أنه كان قد اتخذ قراره قبيل الاعتقال، فلم يؤثر فيه التعذيب ويجعله يتراجع عن قراره بفضح ممارسات النظام، فهو الآن ما يزال يمارس دوره الذي اختاره على أكمل وجه.

المصرف المركزي يطالب وزارات الدولة بتسديد قروضها

طالب حاكم مصرف سورية المركزي، أديب ميالة، الحكومة السورية بالإيعاز إلى كل من وزارة الاقتصاد والمالية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، من أجل تسديد ما هو مستحق عليها من قروض تجاه المصرف العقاري.

وذكر ميالة، بحسب ما نقلت عنه صحيفة «تشرين» الرسمية، إنه «من المهم الوقوف جدياً على الأسباب الحقيقية والجدوى الاقتصادية التي تم على أساسها استجرار هذه القروض، والتي بلغت نحو تسعة مليارات وستمئة مليون ليرة لمصلحة المؤسسة العامة الاستهلاكية، و٥,٢ مليار ليرة سورية للمؤسسة العامة للخزن والتسويق».

ولفت ميالة إلى أن كلاً من المؤسستين المذكورتين عمدتا إلى الطلب من المركزي تمديد فترة استحقاق القروض الممنوحة لدى اقتراب موعد تسديدها، مشيراً إلى أن مبررات المؤسستين لعدم سداد القرض غير مقنعة، وليس من اختصاص المصرف المركزي إيجاد الحلول لها.

وجاء في الكتاب الذي أرسله ميالة للحكومة «لابد من التدقيق والوقوف جدياً على الجدوى الاقتصادية التي تم على أساسها طلب القرض، خاصة بعد أن تبين أن قرض مستجر للمؤسسة العامة للخزن والتسويق والذي تبلغ قيمته ٥,٢ مليار ليرة سورية، لم يستخدم كما كان مقرراً لشراء مواد تموينية، الأمر الذي يتطلب ضرورة تحميل الجهات المقترضة لفوائد هذه القروض مع التدقيق على عدم استخدامها للقرض في أوقاته المحددة وبجداول زمنية لتحقيق المنفعة الاقتصادية من استجرار مثل هذه القروض». ويعاني الاقتصاد السوري منذ بداية الثورة السورية من تدهور كبير، حيث فقدت الليرة أكثر من نصف قيمتها، وترتب على ذلك ارتفاع هائل في أسعار جميع السلع بغض النظر عن نوعها.

الحكومة السورية تستورد ٥٠٠ طن من الفروج المجمد من إيران عن طريق المقايضة

وافقت الحكومة السورية ممثلة برئيس وزرائها وائل الحلقي على استيراد ٥٠٠ طن من الفروج المجمد عن طريق المقايضة مع إيران، وكلفت المؤسسة العامة للدواجن بإنزال الكميات المستوردة إلى الأسواق المحلية.

وجاء ذلك بناء على طلب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، بحسب ما ذكرت صحيفة «الثورة» الرسمية، دون الإشارة إلى المقابل الذي ستقدمه سورية إلى إيران.

واعتبر مدير عام مؤسسة الدواجن، سراج خضر، أن الموافقة على استيراد الفروج المجمد بطريقة المقايضة هي خطوة حكومية باتجاه دعم وتأمين مادة الفروج في الأسواق المحلية، وخلق حالة من التوازن بين العرض والطلب، وخفض المؤشر السعري للمادة، وجعلها في متناول أكبر شريحة ممكنة من المواطنين.

وشهدت أسعار البيض والفروج ارتفاعاً كبيراً، فوصل سعر صحن البيض إلى ٣٥٠ ليرة، وسعر كيلو الفروج ٤٠٠ ليرة، وتتأرجح تلك الأرقام بشكل مستمر.

وكانت الحكومة أبرمت في بداية العام الحالي اتفاقيات عديدة مع إيران في مجال الكهرباء والصحة والغذاء وغير ذلك، ضمن إطار سياسة الحكومة الجديدة «النفط مقابل الغذاء».

١١,٥ مليار ليرة خسائر قطاع السياحة في ريف دمشق وحلب واحتراق ٥٨١٥ هكتار من غابات سورية منذ عامين

قالت وزيرة السياحة هالة الناصر إن «قطاع السياحة هو أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً في البلاد، فبلغ إجمالي خسارة قطاع السياحة في ريف دمشق وحلب ٥,١١ مليار ليرة سورية، لافتة إلى أن لا يمكن تحديد حجم الخسائر في بعض المناطق الساخنة».

وذكر موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني، نقلاً عن الناصر، أنه «تم تدمير أكثر من مئة منشأة ريف دمشق, جراء أعمال العنف التي تشهدها سورية بين الجيش السوري ومقاتلي المعارضة».

وأضافت الناصر أن «الحكومة السورية عملت على تخفيف خسائر المستثمرين في قطاع السياحة عبر جدولة القروض وتخفيض الرسوم والضرائب بنسبة ٥٠٪، وفي بعض الحالات إلغاء تلك الضرائب بالكامل».

وكانت وزارة السياحية أعلنت منذ شهرين أن أعداد السياح انخفضت من ٣,٨ مليون عام ٢٠١١، إلى ٠,٦ مليون خلال عام ٢٠١٢، حيث قدر الانخفاض بـ ٨٤٪ عن العام الماضي, وانخفضت المداخيل السياحية المساهمة في الدخل القومي من حيث الإقامة والطعام والتسوق والنقل، من ٢٩٧ مليار ليرة عام ٢٠١٠، إلى ١٠٧ مليارات عام ٢٠١١، وإلى ١٧ مليار عام ٢٠١٢.

ومن جانب آخر، قال مدير الحراج في وزارة الزراعة جمال عكاش إن ٥٨١٥ هكتاراً من الغابات تم إحراقه بسبب الأحداث التي تشهدها سورية،، فضلاً عن ١,٥ مليون غرسة تعرضت للتلف في حلب و١٥ ألف شجرة صنوبر.

وتقدر القيم المباشرة للحراج في سورية، والتي تنتج عن قيم خشب الوقود والفحم والخشب المنزلي والنباتات الطبية والعطرية والكستناء بـ ٥,٧ ملايين يورو سنوياً.

فيما تقدر القيم غير المباشرة والتي تنتج عن قيم مساقط المياه ومكافحة التصحر من انجراف التربة والمحافظة على التنوع الحيوي واحتجاز الكربون حوالي ٤٥ مليون يورو.

ويتبادل كلاً من النظام والمعارضة اتهامات حول المتسبب الرئيسي في إشعال تلك الحرائق دون أن تظهر أدلة تبين المسبب الرئيسي لها.

مخيم الزعتري

البديل الأكثر قسوة عن الموت أو الاعتقال

محمد العمر/ درعا

«مكان لم تستطع الجمال أن تعيش فيه سابقاً» هكذا يصف السكان الأردنيون منطقة الزعتري التي اختارتها الحكومة الأردنية لتكون مخيماً للاجئين السوريين، والذي يقع في منطقة صحراوية شمال الأردن، يكثر فيها الغبار وترتفع درجات الحرارة كثيراً، ويكفي القادم إليه بضعة ساعات ليأخذ ملامح الكائنات الصحراوية، ولونها الغباري الأشعث.

أفضل من الموت

يقول موظف في الأمم المتحدة يشرف على مخيم الزعتري «حياة الناس هنا في المخيم أفضل من المنازل التي اضطروا لتركها»، وربما قصد الموظف أن يقول إن العيش هنا أفضل من الموت في بيوتهم، إذ تفيد كل الشهادات الواردة من داخل المخيم بأنه يفتقر إلى أبسط مقومات الحياة، ويدفع سكانه المال للهروب منه.

يروي المهندس بسام الرفاعي لـ «جسر» أنه «في صباح السابع من آذار الماضي شاءت الأقدار أن أكون على البوابة الرئيسية لمخيم الزعتري، شاهدت بعض الصبية وهم يقومون بتهريب الناس من جحيم المخيم بشكل إفرادي مقابل بضع دنانير، كان أكبرهم لا يتجاوز الرابعة عشر من عمره، وهو يتجادل مع أحد زبائنه بصوت عال، مستخدماً ألفاظاً بذيئة وقاسية تناسب قساوة المكان الذي اضطروا للعيش فيه، وهم يلجؤون إلى التسول عندما لا يكون لديهم أعمال مأجورة».

ومع أن المهندس بسام لا يخفي دهشته من ضخامة المنشآت المقامة في المخيم من مدارس وملاعب للأطفال ومستشفيات وخزانات بالإضافة إلى محطة أو محطتين لتنقية المياه وأعمدة الإنارة على جانبي الطريق المعبد الذي يقسم المخيم إلى شطرين، إلا أنه لا يعتبر ذلك كافياً بالنسبة لعدد سكان المخيم، الذين تجاوز عددهم المئة والأربعين ألف سوري، وهو ما يقارب تعداد سكان مدينة درعا قبل بدء الثورة.

معاناة بمعاناة

ويقول الدكتور خلدون الأسود الذي زار المخيم في شهر آب عام ٢١٠٢ إن «المخيم كان أشبه بالمعتقل حتى أننا اضطررنا لتهريب المساعدات العينية إلى داخله». ويضيف «يضم المخيم أعداداً كبيرة من النساء والأطفال يفتقرون إلى الأغطية ودورات المياه، ويقف اللاجئون بالدور لدخولها، والطرق غير معبدة مما يفاقم مشكلة الغبار ويحول المارين إلى أشباح تكسوها الرمال، وفي ظل كل هذه الظروف الصعبة لم يكن هناك سوى مشفى وحيد، وهو المشفى الميداني المقدم من المملكة المغربية، إن أكثر ما يؤلم هو أن اللاجئين كانوا يعاملون بقسوة من قبل قوات الأمن الأردني، وهم الذين فروا من قسوة النظام ووحشيته».

تقصير المانحين

اللاجئون السوريون يشيرون إلى تقصير الحكومة الأردنية بتقديم الخدمات الضرورية والرعاية بينما تعزو الحكومة الأردنية السبب إلى تقصير الدول المانحة في تسديد التزاماتها، مشيرة إلى تحذير المتحدثة باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف «ميريسكي مير كادو» التي قالت إنه «من دون تمويل عاجل لن نتمكن من مواصلة تقديم الدعم للاجئين في الأردن، إن المجتمع الدولي والمانحين كانوا أسخياء للغاية مع اليونيسف في الأردن، ولكن هذا العام لم يوفر المانحون سوى ١٩٪ فقط أي حوالي ١٢ مليون دولار من إجمالي ٥٧ مليون دولار طلبتها المنظمة في ندائها الخاص بالأردن».

الأردن لا يحتمل

وبحسب تصريحات وزير الصحة الأردني عبد الله وريكات، فإن زيادة عدد اللاجئين من شأنه إثقال كاهل المملكة، وذلك لوصول عدد اللاجئين إلى نصف مليون لاجئ، عدا عن أن فحوصاً مخبرية أجريت في مخيم الزعتري كشفت عن سبع إصابات بنقص المناعة المكتسب (الإيدز)، و٤٣ إصابة بمرض السل النشط و ٣٩ إصابة بمرض الكبد الوبائي، وما يزيد عن ٧٥ حالة من الإصابة بالفشل الكلوي، فضلاً عن ستين آخرين يعانون من الثلاسيميا إضافة إلى اشتباه وزارة الصحة بحالات عديدة من شلل الأطفال.

هجرة معاكسة

رامي الحسين وهو ناشط سوري نازح من مدينة درعا يقول إن «المخيم يحوي حوالي ١٤٠ ألف سوري، لكن السوريين يختارون كل يوم مغادرة المكان والعودة في رحلة محفوفة بالمخاطر، ويفضلون العودة إلى منطقة الحرب في سورية على البقاء، حيث أصبح مخيم اللاجئين ميداناً لمعارك بين السوريين ومضيفيهم الأردنيين، وهو ما شهدت عليه بعض التظاهرات داخل المخيم اتسمت بالعنف».

وتبرر الحكومة الأردنية ذلك، كما يقول رامي بأن «أنصار النظام يتسللون إلى المخيم بغية إثارة المشاكل، وقد قبض على أحدهم أقدم على حرق عدة خيم نتج عنها وفيات».

ويشير رامي إلى إحصائية خاصة بمنظمة اليونيسف تفيد بأن أعداداً من اللاجئين تقدر بألف وخمسمئة شخص يعودون يومياً إلى سورية.

هل سيغير الأكراد السوريون مسار «الحرب الأهلية» في سورية؟*

كرم زهير الربيع

يوم السبت مشينا عبر المزارع الخضراء التي تفصل منطقة الشيخ مقصود، هذا الحي ذو الغالبية الكردية، عن باقي الأجزاء التي يسيطر عليها الثوار في مدينة حلب، وبجانبي كان الثوار يحملون أسلحتهم والذخيرة، أما المدنيّون القادمون في الجانب الثاني من الاوتوستراد، فقد كانوا عائلات بأكملها يحملون على ظهورهم قليلاً ممّا تبقّى في منازلهم، ويركضون عندما يصلون إلى المناطق المفتوحة خوفاً من القنّاصة.

وقالت لي امرأة عجوز «لقد حذّرنا النظام قائلاً بأنه لدينا فقط ٢٤ ساعة لمغادرة الحي» هذه العجوز التي عرّفت نفسها باسم «أم رياض»، أخبرتنا حينما كنّا مختبئين خلف جدار حجريّ، «إنّهم في طريقهم لقصف الحيّ» .

على قمّة التلّة القريبة من المسجد الرئيسي في المنطقة، مجموعات من الثوّار المتمرّدين دخلت في صداقات و تعاون، مع مقاتلين أكراد من وحدات الدفاع الشعبي، الجناح المسلح لأكبر تجمع كردي وهو حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) .

قبل يوم الجمعة، كانت هذه المنطقة تخضع لسيطرة مقاتلين أكراد لكنّها كثيراً ما كانت موطئ قدم لميليشات الأسد وعناصر استخباراته، وفي يوم الجمعة حدث أمرٌ له بالغ الأثر على مسار «الحرب الأهلية في سورية»، حيث غيّر الأكراد كفّة الصراع، وقاموا بمساعدة الثوّار على اجتياح منطقة الشيخ مقصود الاستراتيجية التي تقع على تلّة مرتفعة وسط المدينة .

قالت لي ساوشكا أحمد المقاتلة في صفوف الوحدات الشعبية الكردية «لقد اتّخذنا قرارنا بمساعدة الثوار ليلة الخميس» حيث شرحت أنّه قد تمّت نقاشات بين المجموعات لعدّة أسابيع، بعد أن توتّرت العلاقة مع نظام الأسد إلى الدرجة التي جعلته يقصف الحي، ويقوم بالغارات الجويّة الليلية في بعض الأحيان، ويبدو أن يدّ الأكراد كانت قد لويت بالقوّة من قبل الثوّار، حيث تحدثت في بداية الأسبوع مع قادة الكتائب المعارضة، قالوا أنّهم «مستعدّون لأخذ منطقة الشيخ مقصود، بالقوّة».

ومهما كانت الدوافع، يكون السؤال الحاسم الآن، والذي لم يكن المقاتلون الأكراد مستعدين للإجابة عليه خلال الأيام القليلة الماضية، هل يمثّل التحوّل الذي حدث في تعاطي البي كي كي في منطقة الشيخ مقصود تغيّراً في تحالفات الأكراد؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فإنّ ذلك يمكن أن يمثّل تطوّراً كبيراً في مسار «الحرب» في سورية.

التبدّل في حلب حدث بعد أسبوع فقط من إعلان القائد الكردي عبدالله أوجلان من سجنه في اسطنبول، إيقاف إطلاق النار بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركيّة، ويعتقد بشكل كبير أن الإعلان الأخير والهدنة ستكون مرحلة أولى في صفقة بين أوجلان ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، والتي من شأنها أن تضع حدّاً ينهي التمرّد الكردي المستمر منذ فترة طويلة في تركيّا.

أوجلان كان سابقاً قد شنّ حربه ضد الحكومة التركيّة، والتي بدأت عام ١٩٨٤، من داخل سورية، وفي تلك الفترة استخدمت الحكومة السورية أوجلان ومقاتليه كوسيلة ضغط على تركيّا، وخاصة في النزاعات حول المياه، وفي عام ١٩٩٨، ونتيجة للتقارب السوري التركي، أرغمت الحكومة السورية أوجلان على الرحيل، حيث اختطف في نهاية المطاف في كينيا على يد عملاء المخابرات التركيّة، وتم تقديمه إلى المحاكمة في تركيا، وما يزال يقضي هناك حكماً بالسجن مدى الحياة.

وقد سعى النظام السوري إلى إعادة تنشيط التهديد الكردي على تركيا في عام ٢٠١١، في الوقت الذي سعت فيه تركيا إلى تقديم دعمها للثوّار الذين يسعون للإطاحة بالأسد، وقدّمت ملاذات آمنة للثوّار بما فيهم صالح مسلم، وهو الرئيس المنفي لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، والفرع المحلي لحزب أوجلان، حزب العمال الكردستاني.

كما سببت الأحداث انسحاب القوات النظامية من المناطق الكردية في الشمال والشمال الشرقي من سورية، وقريباً من الحدود التركية، في لعبة من النظام السوري لجعل الأكراد يحكمون أنفسهم بأنفسهم، مقابل أن يبقوا على الحياد في الثورة السوريّة، وفي الصراع الدائر بين الأسد والثوار السوريين، وكان النظام الأسدي فيما يبدو يأمل أن وجود المجموعات الإسلامية، كالتي كانت في تركيا «أوجلان في التسعينات» سوف يثني تركيا ويحد من دعمها المتزايد للثوار المتمردين، ولكن في الأسبوع الماضي فقط تبيّن أن مبادرة أردوغان المقدمّة أخيراً لأوجلان، قد بدأت فعلاً تؤتي ثمارها في الصراع، وعلى الرغم من أن الكتائب والمجموعات الكردية في سورية، ليست قوية جداً عسكرياً، إلا أن تعاونهم وانخراطهم في الثورة سوف يحرّر أيدي الحكومة التركيّة، ويسمح لها بزيادة دعمها للثوار في سورية دون الخوف من أنّ الأسد سوف يقوم بزرع الخلايا الكردية في تركيّا، ردّاً على ذلك.

يبقى لنا أن نعرف أن تعاون الأكراد الجديد مع الثوار في حلب، ما هو إلا جزء من مشروع كبير يهدف إلى إعادة انتشار حزب الاتحاد الديمقراطي، ولكن إذا تحوّر النظام خلال الأسابيع القادمة، ودفع بقوّاته العسكرية المتبقيّة باتجاه المناطق الكردية مثل الحسكة في الشمال الغنيّة بالنفط، بالتالي فإن سقوط الشيخ مقصود يوم الجمعة، سوف يكون نقطة تحول دراماتيكية كبيرة في مسار «الحرب الأهلية» السورية.

*مقال مترجم عن صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية نشر بتاريخ ٢٠١٣/٤/١

ابراهيم القاشوش
لازال يغني: يالله ارحل يابشار

بعدما يقارب العامين على ذبحه، لا تزال نواعير حماة تئن بصمت مرددة أغاني ابراهيم القاشوش، مغني الثورة وأبرز منشديها.

ولد ابراهيم قاشوش في مدينة حماة عام ١٩٧٧، ونشط في المظاهرات التي خرجت هناك منذ انطلاق الثورة، وساهم بزيادة عددها وتصعيد خطابها، من خلال أغانيه التي يكتبها بنفسه، وبلغت ذروة نشاطه عندما أطلق في جمعة «ارحل» بتاريخ ١ تموز ٢٠١١ أغنيته الشهيرة «يالله ارحل» وسط أضخم مظاهرة شهدتها الثورة، حيث تجاوز عدد المتظاهرين في ساحة العاصي نصف مليون شخص، وهي المظاهرة التي هزت اركان النظام، ودفعتهم إلى اتخاذ قرار الحسم العسكري الدموي بشكل نهائي.

استطاع الشبيحة وقوات أمن النظام أن يلقوا القبض على ابراهيم القاشوش، في ٣ تموز ٢٠١١، ليفرغوا حقدهم على حنجرته بقطعها بالسكين، وإلقاء جثته في نهر العاصي، في محاولة لوأد هذا الصوت الشعبي الذي استطاع أن يتمثل الثورة بشكل فني.

لكن حادثة اغتياله جعلت من مغني حماة مغن لكل

الثورة السورية، ليصبح واحداً من رموزها ونجومها التي لا تغيب، ولتصبح أناشيده بمثابة نشيد الثورة، وليتلقب كل منشدي الثورة باسمه، وصار هناك مئات «القواشيش» الذين يتمثلون ويتشبهون به.

لقد أحكم النظام والشبيحة حصارهم وقبضتهم على مدينة حماة، وقمعت بعنف رهيب صوت هذه المدينة الأكثر تضرراً من هذا النظام عبر تاريخه الإجرامي الطويل، لكن صوت ابنها ابراهيم القاشوش، لا يزال يتردد في كافة أرجاء سورية، صادحاً بالمطلب الذي قدم السوريون من أجله عشرات الألوف من الشهداء «يالله ارحل يا بشار».

تفاءلوا بالجيش الحر تجدوه

زين عبود

في قرية سورية تضم أقلية (كما بات يتم توصيف باقي مكونات الشعب السوري عدا الطائفة السنيّة) ولد مهران، كبر مهران ليخالف كل ما حاول والده تربيته عليه من أخلاق فاضلة، فأول من سرق في مراهقته كان والده العجوز، وعندما تزوجت قريبته، هدية مهران لها كانت سرقة مصوغتها.

دارت الأيام واندلعت الثورة في سورية، وبالبحث عن مهران وجدناه متطوعاً في اللجان الشعبية (تنظيم الشبيحة) في إحدى مناطق ريف دمشق، لا يمكن الحكم ماذا فعل مهران خلال العامين الماضيين، إذ لا دليل بأيدينا، ولكن تاريخه يمكن أن يوحي بفعائله.

منذ أسبوع بث أحد الألوية التابعة للجيش الحر مقطعاً يظهر فيه مهران يدلي باعترافاته، عما كان يفعله مع رفاقه في المناطق الثائرة، وتلا ذلك المقطع عرض لبعض المقاطع الموجودة على جواله تظهر عمليات الشبيحة عند حرقهم لإحدى المنازل، وانتهى المقطع بقول المقاتل «سوف نحيله للهيئة الشرعية لينال الجزاء الذي يستحق».
ذكرتني هذه الحادثة بقصة شاب آخر من نفس قرية مهران، ويدعى أيهم، وهو شرطي بسيط متزوج ولديه أطفال صغار، اختطف العام الماضي من قبل عناصر الجيش الحر في المناطق المجاورة لقريته، بحجة أنه ما زال يعمل كشرطي لدى النظام.

ثلاثة أشهر غابها أيهم عن منزله، دون ورود أية أخبار عنه، تاركاً الألم والترقب لزوجته وأطفاله، إلى أن عاد أيهم إليهم بعد قيام الجيش الحر بمحاكمته، ليتبين أنه لم يرتكب جرم أو ذنب.

قد يكون الجيش الحر ارتكب خطأً بقيامه باختطاف الرجل دون إبلاغ أحد من ذويه أنه سيحاكم أو أنه موجود لدى اللواء كذا، وسبب ألماً لعائلته، إلا أنه بمقارنة قصتي مهران وأيهم، نجد نوعاً من العدالة المسروقة في لحظة حرب، عدالة يطمح لها كافة السوريين، ومثل تلك الحوادث تبعث على التفاؤل بوجود أشخاص يحرصون على أن تأخذ العدالة مجراها بشكل جاد.